مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول، ص79– ص98 يناير 2013
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية للبلديات في قطاع غزة: دراسة ميدانية

د. عصام محمد البحيصي
كلية التجارة- قسم المحاسبة
الجامعة الإسلامية- غزة

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في البلديات الفلسطينية العاملة في محافظات قطاع غزة و عددها خمس و عشرون بلدية. وقد تمت عملية التقييم عبر زيارات ميدانية لجميع البلديات و تعبئة استبيان أعد خصيصاً لهذا الغرض بأسلوب المقابلة مع القائمين على العمل المحاسبي و المالي في تلك البلديات. و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً كبيراً في نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة يجعلها غير قادرة على تأدية أهدافها بشكل كامل و سليم، و أن مظاهر الخلل موجودة في جميع أجزاء النظام المحاسبي، سواء تلك الخاصة بالموارد البشرية و قدراتها المهنية و الفصل بين صلاحياتها المختلفة، أو الخاصة بعملية التسجيل و الإثبات و بالمبادئ التي تحكمها، و تلك الخاصة بمخرجات النظام المحاسبي و قدرتها على تلبية الاحتياجات. ومن اجل التغلب على هذا الضعف، أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: تطوير الكفاءة المهنية للعاملين قي قطاع المحاسبة في البلديات وعدم تعيين من ليس محاسباً للعمل في المجال المحاسبي و المالي و فصل الأعمال المتعارضة ومع وجود وصف وظيفي واضح لكل وظيفة، و حوسبة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة، و التحول إلى مبدأ الاستحقاق في عمليات الإثبات المحاسبي و أثبات جميع العمليات بما فيها العينية منها، و وضع دليل حسابات واضح و مكتوب لكل بلدية، و التركيز على إعداد قوائم مالية كاملة تعكس حقيقة الأحداث المالية للبلديات ومركزها المالي، و وجود مدقق حسابات داخلي و آخر خارجي لكل بلدية، وإعداد الموازنات بشكل علمي و مشاركة جميع الأطراف المعنية.

Evaluating the Reality of Accounting Information System in the Gaza Strip Municipalities: a Field Study

Abstract: This study aimed to evaluate the actual situation of accounting information system in Palestinian municipalities in the Gaza Strip (25 municipalities). The evaluation process was done through field visits to all municipalities, where questionnaires filled through interviews with employees responsible for the accounting duties. The study found that there is a huge weakness in accounting information systems at these municipalities which makes them incapable to perform their objectives. This weakness is found in all parts of accounting information system, whether the human resources part, their professional capabilities and segregation of duties, or the recording process and documentation part, or even the output component of the information system and its ability to meet needs. The study recommended overcome these weaknesses through: the improvement and development of professional capabilities of accountants working at the Gaza Strip municipalities, segregation of duties with a clear job description, substitute manual accounting information system by use computerized systems,

substitute the Cash Base used in recording transactions by Accrual Base, design a clear and written chart of accounts, have both internal and external auditors to realize the auditing duties, prepare budgets using scientific methods with the participation of all relevant parties.

المقدمة:

تحتل البلديات مكانة أساسية في الحياة العامة للمواطنين في أي دولة بما يقع على عاتقها من مهام ومسؤوليات خدمة المجتمع والمواطن في مختلف المجالات الحياتية، و يقع على عاتق القائمين على هذه البلديات مسئولية ترشيد قراراتها وتوزيع مواردها بالشكل الذي يحقق أعلى قدر من الخدمة للمواطنين، و من أجل تحقيق هذه المهمة فإن القائمين على البلديات بحاجة إلى معلومات مالية (محاسبية) غاية في الأهمية من أجل توفير القاعدة الأساسية لعملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على توزيع موارد البلديات على أوجه الخدمة المختلفة.

من ناحية أخرى؛ ولأن البلديات تتصرف بالمال العام فإنها تخضع لرقابة وزارة الحكم المحلي في العديد من الجوانب، أهمها: النواحي المالية و الإدارية، الأمر الذي يجعل الجهات الرقابية بحاجة إلى الاطلاع الدائم على المعلومات المالية للبلديات و الرقابة عليها و التأكد من عدم إهدار المال العام، و استغلاله الاستغلال الأمثل في مصلحة المواطن والمجتمع.

بدورها، فإن المحاسبة تعتبر لغة الأعمال التي يتم بواسطتها التواصل بين معدي المعلومات المالية والمستخدمين لها، و عليه فإن هذه اللغة يجب أن توصل إلى المستقبل كامل المعاني التي يقصد المرسل إرسالها، وهذا يتطلب أن تكون تلك اللغة كاملة غير منقوصة، مفهومة برموزها ومصطلحاتها وعباراتها والقواعد التي تربط بينها، من هنا جاءت أهمية النظام المحاسبي كوسيلة لإعداد وإيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها، من خلال عمليات المعالجة التي يقوم بها النظام للبيانات المالية بناءً على الأسس والمعايير المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عاماً و من ثم توصيلها على شكل معلومات صالحة لاتخاذ القرارت بواسطة المستخدمين لهذه المعلومات. و تأتي هذه الدراسة لتناقش مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة، و مدى قدرة هذه النظم على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مشكلة الدراسة:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية العصب الرئيسي في عملية اتخاذ القرارات المالية بما توفره من معلومات تشكل الأساس لهذه القرارات، و البلديات مثل غيرها من المؤسسات بحاجة إلى توفر نظم معلومات محاسبية فعالة و كفؤة من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية فيها، و من خلال عمل الباحث مستشاراً لدى صندوق تطوير البلديات وكذلك كعضو مجلس بلدي لمدة

خمس سنوات، فقد شعر بوجود بعض المشاكل التي تحد من فاعلية نظم المعلومات المحاسبية و قدرتها على تحقيق أهدافها في بلديات قطاع غزة. لذلك فإن هذا البحث يركز على دراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة و قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها عبر تزويد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لهم لاتخاذ القرار. و يمكن محاولة حل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما هو واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة، و ما قدرة هذه النظم على تحقيق الأهداف المرجوة منها؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب دراسة واقع مكونات نظم المعلومات المحاسبية في البلديات وتشمل:

- الموارد البشرية العاملة في مجال المحاسبة.
- المستندات المالية.
- تسجيل و إثبات العمليات المالية.
- التقارية المالية و الموازنات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من العناصر التالية:

1- أهمية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في شتى أنواع المؤسسات.

2- الدور الحيوي للبلديات في الحياة اليومية للمواطنين و أهمية توجيه مواردها التوجيه السليم لخدمة المواطن و المجتمع.

3- عدم وجود دراسات- (في حدود علم الباحث)- تناولت موضوع البحث بشكل مفصل في البيئة الفلسطينية في قطاع غزة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة و تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة.

2- محاولة وضع مقترحات لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة.

عينة ومجتمع الدراسة

يبلغ عدد بلديات قطاع غزة 25 بلدية مصنفة إلى أربعة فئات (A, B, C, D) بحسب حجم العمل فيها وعدد السكان الذين تخدمهم، و قد تم استخدام أسلوب المسح الشامل وتم شمل جميع مفردات مجتمع الدراسة ضمن عينة الدراسة.

منهجية الدراسة:

قامت منهجية الدراسة على أعداد إستبانة خاصة بالبحث ومن ثم قيام الباحث بزيارة ميدانية لكل بلدية من مفردات عينة الدراسة و مقابلة المسئول عن الجسم المحاسبي و المالي في البلدية (دائرة مالية ، قسم محاسبة، او شعبة حسابات) وتعبئة الاستبانة بطريق المقابلة، والاستبانة تختص بواقع نظم المعلومات المحاسبية في البلديات، وتم تصميمها خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، وتم تقسيمها إلى أقسام يشمل كل منها جزءاً من مكونات نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى الجزء الخاص بالبيانات العامة للبلدية، وقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الدراسات السابقة:

دراسة ICMA (2011):

وتناولت عملية تطوير الإدارة المالية في البلديات في الجمهورية اللبنانية بما يضمن زيادة فعالية العمليات المالية، و زيادة الشفافية في العمليات المالية للبلديات، وتعزيز الاستقلالية المالية للبلديات. واستخدمت الدراسة وسائل متنوعة في عملية التقييم فقد جرى تنفيذ مجموعة عمل مركزة مع مجموعة من رؤساء البلديات والمدراء الماليين فيها، بالإضافة الى مقابلات مع مسئولين في وزارات الداخلية و المالية وموظفين من البلديات، وتجميع وتحليل العمليات المتعلقة بالعمليات المالية في البلديات وكذلك المؤشرات الاقتصادية و المالية المختلفة وذات العلاقة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير النظم المحاسبية في البلديات اللبنانية بما يضمن الشفافية والرقابة السليمة على العمليلت المالية، وضرورة استخدام البرامج المحاسبية المحوسبة لزيادة كفاءة العمل المالي و المحاسبي في البلديات. و كذلك توسيع نطاق المراقبة الخارجية و التدقيق الخارجي على الأداء المالي للبلديات في لبنان.

دراسة اقنيبي (2009):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية النظام المحاسبي المطبق في بلديات الضفة الغربيـــة فـــي تلبية احتياجات المهتمين المعلوماتية، حيث تم استطلاع آراء عينة من القائمين على تطبيق النظام المحاسبي في 41 بلدية من بلديات الضفة الغربية. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجـــة فعاليـــة النظام المحاسبي المطبق في بلديات الضفة الغربية في تلبية الاحتياجات المعلوماتية للمهتمين هي درجة متوسطة، وأن هذه الفعالية تتأثر بدرجة انسجام النظام المحاسبي مع النصوص الدســـتورية والقانونية، و بدرجة كفاءة العنصر البشري القائم على تطبيق النظام المحاسبي، ودرجة اســـتخدام تكنولوجيا المعلومات. كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات تعزى لمتغير تصنيف البلدية في

كل من قدرة النظام المحاسبي على الإفصاح عن نتائج الأنشطة التي تمارسها البلـــديات وكـــذلك مركزها المالي، ومستوى وفاء النظام المحاسبي بالاحتياجات المعلوماتية للمهتمين. وقد خرجـــت الدراسة بالعديد من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير النظام المحاسبي المطبق فـــي البلديات وتطوير أداء القائمين على تطبيقه، في سبيل توفير المعلومات التـــي تلبـــي الاحتياجـــات المعلوماتية للمهتمين.

دراسة سليم (2007):

ناقشت هذه الدراسة أثر استخدام الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية من وجهة متخذي القرارات في بلديات قطاع غزة. و قد شملت الدراسة وبعد استعراض الإطار النظري، استطلاع آراء عينة مكونة من 96 شخصاً من رؤساء البلديات و المدراء الماليين و المحاسبين العاملين في بلديات قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأساس النقدي لم يعد مناسباً كأساس للتسجيل المحاسبي في البلديات، وأن أستخدام هذا الأساس يؤثر سلباً على جودة المعلومات المقدمة لمتخذي القرارت في البلديات، كما يحد من فعالية استخدام المعلومات المحاسبية في مجالات الرقابة والتخطيط. وأوصت الدراسة باتباع أساس الستحقاق كأساس للتسجيل المحاسبي في البلديات.

دراسة صندوق تطوير البلديات[1] (2007):

هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم مؤسسي للدوائر المالية في البلديات وتحديد نقاط الضعف والقوة، فيها من أجل الحفاظ على استمرارية أداء البلديات لمهامها ، وقد تناولت الدراسة مجموعة من الجوانب شملت قدرات الدوائر المالية، قدرات الأفراد ومهاراتهم ومؤهلاتهم، الهيكلية التنظيمية للدوائر المالية واحتياجات إعادة هيكلتها، التدريب، أسس المحاسبة المستخدمة، التقارير المالية الصادرة عن الدوائر المالية، نظام المحاسبة المحوسب المستخدم والسياسات المالية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود بعض نقاط القوة والعديد من نقاط الضعف، تتعلق بكفاءة الموظفين في الدوائر المالية وعدم وضوح هيكليات البلديات و غياب الوصف الوظيفي وقد أوصت الدراسة بضرورة إعداد وتطوير دليل موحد للسياسات والإجراءات المالية والمحاسبية، ومراجعة الهيكلية التنظيمية للدائرة المالية ومهماتها في البلديات، تطوير سياسة التوظيف والتوصيف الوظيفي للوظائف المختلفة، و وضع برنامج تدريبي لموظفي الدائرة المالية.

[1] هو هيئة قانونية مستقلة أنشئت بقرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم 09/36/32 الصادر بتاريخ 2005/10/20

دراسة حماد (2006):

ركزت الدراسة على تقييم النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، و قد حققت الدراسة أهدافها عبر توزيع استبانة خاصة على عينة من موظفي وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2005، و ومن ثم تحليل بيانات الاستبانة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها: ضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يواكب التطور في حقول المحاسبة والمراجعة ومعاييرها المهنية بالانتقال من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق بغية تمكين الوحدات الحكومية من اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير أساليب إدارة المرافق الاقتصادية والاستثمارية وتشغيلها على أسس اقتصادية وتجارية سليمة ومجدية، وتوفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام وترشيد استخداماته والإسهام في رفع كفاية الأداء في الأجهزة الحكومية من خلال وحدات الرقابة الداخلية فيها، والإسراع في تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية إلى الوسائل الإلكترونية.

دراسة Caccia (2006):

هدفت هذه الدراسة إلى كسب فهم أفضل للعمليات التنظيمية والتغيرات المحاسبية في الهيئات المحلية الإيطالية في العقد الأخير من الزمن. وتناولت الدراسة مدينة Girotondo الإيطالية كحالة دراسية، والتي يسكنها حوالي 20,000 نسمة، ويعمل في بلديتها 153 موظفا وموظفة، إضافة إلى أن موازنتها التقديرية بلغت حوالي 15 مليون يورو، ويعمل في دائرتها المالية 19 موظفا وموظفة، تناط بهم مسؤولية توفير التقارير المالية اللازمة، تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات للدوائر الأخرى، مسك الدفاتر، تحضير الموازنات والتقارير الدورية والسنوية، إدارة أصول وممتلكات البلدية، جباية الضرائب والرسوم، ومتابعة ذمم المواطنين. وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيير والتطوير في الأنظمة المحاسبية في البلديات يواجه مقاومة من جهات داخلية وخارجية، كما أن الدائرة المالية، وتحديدا المدير المالي تلعب دوراً أساسياً في تقديم الابتكارات المالية المناسبة للتغيير. كما أن زيادة الوعي من خلال المنظمة بحاجة إلى تبني مقترحات إدارية، تؤدي إلى ابتكار أنظمة محاسبية ذات نتائج طويلة الأمد، كما حدث في العقد الأخير من الزمن. في الوقت ذاته، فإن الاستراتيجية التي تم تبنيها بواسطة المدير المالي التي دفعت التغيير نحو الأمام، أدت إلى إيجاد فجوة بين الدائرة المالية وبين الدوائر الأخرى في المؤسسة. وأوصت الدراسة بتحليل حالات أخرى مما قد يساهم في زيادة التطوير في المؤسسة و زيادة التفاعل بين الدائرة المالية و الدوائر الأخرى في المؤسسة.

دراسة Marty *et.al.* (2006):

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل قرار تحول الوحدات الحكومية الفرنسية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي بدلاً من الأساس النقدي. وقد أظهرت أن هذا التحول كان له أثر ملموس على تقنيات اتخاذ القرارات في تلك المؤسسات، الأمر الذي زاد من معقولية القرارات الاقتصادية المتخذة فيها، وزاد من دقتها، و من سهولة عمل مقارنات لتكاليف القطاع العام بالقطاع الخاص، والتي تعتبر ضرورية لوضع خطوط عريضة في التعامل مع الموردين من القطاعات الخاصة. كما توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي ساعد في زيادة الثقة في المعلومات المزودة بواسطة القطاع العام، كما أدت إلى إمكانية تقييم الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى المحافظة على أصول القطاع العام. كما منحت الإدارات العليا، الجهات الرقابية، والمواطنين إدراكا للسياسات المتبعة، وبالتالي منح الشفافية القصوى في حسابات مؤسساتهم، وتمكينهم من محاسبة مسؤوليهم، على الرغم من أن هذا الإصلاح مكلف وتنفيذه يتطلب سياسة إيجابية واستيراتيجية ملائمة وبيئة قابلة للتطور.

دراسة Schneider (2006):

هدفت هذه الدراسة إلى تزويد الهيئات المحلية في "نيوزيلندا" بإطار تمهيدي يمكن أن يستخدم لتطوير التقارير المالية فيها، و قد شملت الدراسة فحص وتقييم التقارير المالية السنوية لـ عينة من 82 هيئة محلية في نيوزيلندا. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الشاملة للإدارة المالية في السلطات المحلية في نيوزيلندا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، نتج عنه إعادة هيكلة وتنظيم السلطات المحلية مما أثر على كفاءتها وفعاليتها، و كان مفتاح الإصلاح هو طريقة إعداد التقرير المالي السنوي لسلطات الحكم المحلي، الذي يجب أن يُعدّ وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً والمبادئ المحاسبية المعمول بها في القطاع التجاري الخاص، خاصة فيما يتعلق بقياس رأس المال الفكري و الاعتراف به و قياسه.

دراسة Hurst (2003):

وقد هدفت تلك الدراسة إلى تقييم المدى الذي يمكن من خلاله تقديم إطار وآلية استشارية ملائمة لتطوير المحاسبة في الحكومات المحلية، وإلى معرفة المدى الذي يمكن من خلاله الوصول إلى تقارير مالية عالية الجودة خاصة بالحكومات المحلية. حيث ركزت هذه الدراسة على معيار المحاسبة الاسترالي AAS27 " و الخاص بإعداد التقارير المالية بواسطة الحكومات المحلية" الذي حلّ عام 1993 بديلا عن نظام محاسبة الوحدات Fund Accounting التقليدي الذي تضمن إجراءات غير كافية في تحقيق الكفاءة والفعالية، وضعف في تزويد الإدارة

بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التطوير هذه قد ساهمت بشكل بسيط في تطوير AAS27، وزوّدت الحكومات المحلية بصورة أفضل حول محاسبة القطاع العام. كما أشارت عملية الفحص إلى أن إدراج الأصول واستهلاكاتها قلّل من إمكانية المقارنة للتقارير المالية الصادرة عن الحكومات المحلية، وزاد من القلق في نتائجها، وأدى إلى الاستفسار حول تضمين حركات الأصول والاستهلاكات التابعة لها.

دراسة Brusca (1997):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم التقارير المالية التي يتم عرضها من خلال الهيئات المحلية في إسبانيا، ومدى تلبية تلك التقارير لاحتياجات المستخدمين لها، حيث يطلب معهد المحاسبة الحكومية الأسباني(ICAL) عرض قوائم مالية إلى حد قريب من القوائم المالية المطلوبة من قطاع الأعمال. وعرضت الدراسة تقييما عاما للتقارير المالية المقدمة من الهيئات المحلية، وتم التقييم من خلال المدراء الماليين في 325 هيئة محلية في إسبانيا، الذين انقسموا إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى منهم يعتقدون أن التقارير المالية المقدمة من الهيئات المحلية مفيدة للإدارة في تحليل الموازنة و تحقيق رقابة مالية فعالة، كما توضح تلك التقارير الوضع المالي للوحدات المختلفة في الهيئة المحلية والتوقعات المستقبلية بشأنها، كما تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الهيئة المحلية بشكل عام والوحدات المختلفة فيها بشكل خاص؛ أما المجموعة الثانية من المدراء الماليين فكان رأيهم أن ICAL لم ينجز الأهداف المطلوبة من خلال التقارير المالية التي يتطلبها من الهيئات المحلية.

واقع البلديات في قطاع غزة:

يشمل الجهاز الحكومي في فلسطين سلطات للحكم المحلي تعرف باسم البلديات و المجالس القروية واللجان المحلية، وجرى العرف المتداول على تسميتها جمعياً بالبلديات. وهذه الهيئات ذات ذمة مالية مستقلة ولوزارة الحكم المحلي حق الرقابة عليها بوصفها مؤسسة من مؤسسات القطاع العام وفق القانون الفلسطيني[2]، وقد ارتفع عدد البلديات في محافظات قطاع غزة بشكل كبير بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، حيث ارتفع العدد من 12 في العام 1993 إلى 25 بلدية في العام 1998، كما تم تصنيف البلديات إلى ثلاثة فئات، هي: A, B, C, D وجاء التقسيم حسب عدد السكان و الوضع السائد قبل إنشاء السلطة الفلسطينية و حسب كون المدينة عاصمة المحافظة. فالبلديات المصنفة (A) هي بلديات عواصم المحافظات و عددها أربع

[2] قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم 1 لعام 1997

بلديات، والبلديات المصنفة (B) هي البلديات التي كانت قائمة قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية والبلديات المستحدثة التي يزيد عدد سكانها عن خمسة عشر ألف نسمة، و عددها ست بلديات، والبلديات المصنفة (C) هي البلديات المستحدثة التي يزيد عدد سلطاتها عن خمسة آلاف نسمة، وعددها خمس بلديات، و البلديات المصنفة (D) و هي البلديات المستحدثة التي يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة (وزارة الحكم المحلي، 2006). و تقدم البلديات خدمات متنوعة و متشابهة في أغلب الأحيان للمواطنين في مجالات الصحة العامة و البنية التحتية و التخطيط و التنظيم و الإشراف على الأسواق و تلزيمها و إنارة الشوارع و الميادين العامة وخدمات أخرى.

مالياً تلتزم البلديات بتطبيق النظام المالي للهيئات المحلية الصادر عن وزارة الحكم المحلي الفلسطينية في العام 1999، و تلتزم البلديات بتطبيق مبدأ النقدية في تسجيل جميع معاملاتها المالية. و تقوم وزارة الحكم المحلي بالتدقيق على الأعمال المالية للبلديات. كما تلتزم البلديات بتقديم تقرير عن أنشطتها المالية (إيرادات و مصروفات) لوزارة الحكم المحلي، وغالباً ما تعاني البلديات من مشاكل مزمنة في تمويل أنشطتها الجارية وطويلة الأجل نظراً للظروف السياسة و الاقتصادية التي مر و يمر بها قطاع غزة. الأمر الذي يستدعي تخطيط سليم للموارد و النفقات و توجيهها التوجيه الأمثل الذي يحقق أكبر خدمة للمواطن، من ناحية أخرى فإن تعيين الموظفين بما فيهم العاملين في الدوائر المالية و أقسام المحاسبة، يجب أن يتم بعد الحصول على الموافقة المسبقة من وزارة الحكم المحلي، و يعتبر هذا الأمر أحد العوائق المهمة التي تحول دون تعيين موظفين جدد تكون هناك حاجة ماسة لخدماتهم في هذه البلديات.

تحليل البيانات:

أولاً : تنظيم العمل المالي و المحاسبي و الموارد البشرية

الجداول 1-3 توضح طريقة تنظيم العمل المالي و المحاسبي و المقومات البشرية لنظام المعلومات المحاسبي في البلديات الفلسطينية في قطاع غزة، الجدول رقم (1) يعرض ترتيب الجهة المسئولة عن تنظيم الحسابات داخل هيكل البلدية التنظيمي و كذلك عدد العاملين في المجال.

الجدول رقم (1)

تنظيم الحسابات و عدد العاملين في المجال

طريقة تنظيم الحسابات	عدد البلديات	نسبة مئوية	عدد العامين	عدد البلديات	نسبة مئوية
دائرة مالية	4	%16	1 فقط	0	0
			3-2	1	%25
			5-4	2	%50
			أكثر من 5	1	%25
			الإجمالي	4	%100
قسم حسابات	19	%76	1 فقط	3	%17
			3-2	14	%74
			5-4	2	%11
			أكثر من 5	0	0
			الإجمالي	19	%100
شعبة حسابات	2	%8	1 فقط	2	%100
			3-2	0	0
			5-4	0	0
			أكثر من 5	0	0
الإجمالي	25	%100	الإجمالي	2	%100

يتضح من الجدول رقم (1) أن أغلبية البلديات (72%) تنظم العمل المالي و المحاسبي فيها عبر أقسام محاسبة لكن في بعض الحالات فإن قسم المحاسبة لا يتكون إلا من شخص واحد فقط يقوم بجميع الأعمال المالية و المحاسبية، و يتكرر هذا الأمر في جميع البلديات التي ينظم فيها العمل المحاسبي عبر شعبة حسابات، الأمر الذي يعني قيام المحاسب بأكثر من مهمة قد تكون متعارضة في طبيعتها. أما في الجزء الأكبر من البلديات التي ينظم فيها العمل عبر قسم حسابات فإن العمل المالي و المحاسبي يوزع على عدد من الأشخاص في الغالب يتراوح من 2-3 أشخاص، مما يعني أيضا احتمال قيام المحاسب بأكثر من مهمة قد تكون متعارضة (و هذا ما

سوف نناقشه في الجدول التالي) . أما في البلديات التي ينظم فيها العمل المالي و المحاسبي عبر دائرة مالية، فإن الوضع أفضل حيث يوزع العمل على عدد أكبر من الأشخاص يتراوح من 4-5 أشخاص في أغلب الأحوال. و يلاحظ كذلك أن طبيعة تنظيم العمل لها علاقة بعدد العاملين في المجال المحاسبي فالدوائر المالية لديها موظفين أكثر من أقسام المحاسبة و كذلك الأقسام لديها موظفين أكثر من الشعب، و هذا أمر منطقي و طبيعي، أنه كلما ارتفع تصنيف الجسم المالي في الهيكلية الإدارية و كلما زاد عدد الموظفين العاملين فيه.

أما الجدول رقم (2) فيوضح المهام التي يقوم بها المحاسب في البلديات الفلسطينية في قطاع غزة.

الجدول رقم (2)

المهام التي يقوم بها المحاسب في البلديات الفلسطينية في قطاع غزة.

الأعمال التي يقوم بها المحاسب	عدد بلديات	نسبة مئوية
المحاسب يقوم بأعمال المحاسبة فقط	7	%28
المحاسب يقوم بأعمال المحاسبة والجباية معاً في كثير من الحالات	18	%72
الإجمالي	**25**	**%100**

الجدول رقم (2) يوضح بشكل قاطع تداخل الصلاحيات و قيام المحاسب بأعمال المحاسبة و الجباية و هي وظائف و مهام متعارضة و لا تتفق مع طبيعة العمل المحاسبي، و تشكل مدخلاً للتلاعب و الاختلاس الذي قد يؤدي إلى فقدان موارد البلديات.

أما الجدول رقم (3) فيوضح تخصصات العاملين في المجال المالي و المحاسبي في البلديات الفلسطينية.

الجدول رقم (3)

تخصصات العاملين في المجال المالي و المحاسبي في البلديات الفلسطينية

التخصص	نسبة مئوية
محاسبة	%79
إدارة أعمال و اقتصاد و تمويل	%12
تخصصات أخرى	%9
الإجمالي	%100

كما يظهر من الجدول رقم (3) فإن العاملين في المجال المالي و المحاسبي في البلديات الفلسطينية في قطاع غزة ليسوا جميعاً من المحاسبين، بل وهناك نسبة 9% ممن لم يدرسوا المحاسبة و ليس لديهم التأهيل العلمي الأساسي اللازم للعمل في المجال المالي و المحاسبي. إضافة إلى أن نسبة أخرى تقدر بحوالي 12% ممن تخرجوا من كليات التجارة بخلاف تخصص المحاسبة و بالتالي فإن قدرتهم على القيام بأعمال المحاسبة محدودة.(تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة صندوق البلديات 2009).

ثانياً: المستندات و التسجيل المحاسبي

الجداول (4-6) توضح كيفية تسجيل و إثبات العمليات المالية و كذلك مدى توفر المستندات المحاسبية القانونية في البلديات الفلسطينية في قطاع غزة.

1- نظام المعلومات المحاسبي:

الجدول رقم (4) يوضح نوع النظام المحاسبي المستخدم في البلديات من حيث كونه يدوياً أو محوسباً.

جدول رقم (4)

نظام المعلومات المحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي المستخدم	يدوي	23	%92
	محوسب	2	%8
	الإجمالي	25	%100
يوجد دليل حسابات واضح و مكتوب	يوجد	8	%42
	لا يوجد	17	%58
	الإجمالي	25	%100

كما يتضح من الجدول السابق (4) فإن الأغلبية العظمى (92%) من البلديات في قطاع غزة تستخدم النظام اليدوي في عملية إثبات و معالجة البيانات المحاسبية، مما يعني مقدرة منخفضة على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، و كذلك درجة تفصيل محدودة لتلك المعلومات مما يؤثر على صلاحيتها في عملية اتخاذ القرار في وقت تعتبر فيه الحوسبة هي السمة الغالبة في إعداد و تجهيز المعلومات و القوائم المالية في بيئة الأعمال الفلسطينية، (تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه إقنيبي 2009). أما من ناحية وجود دليل

حسابات واضح و مكتوب فإن أغلبية تقدر بحوالي 58% من البلديات تفتقر إلى وجود مثل هـذا الدليل، مما يؤثر على جودة و كفاءة العمل المحاسبي.

2- المستندات:

الجدول رقم (5) يوضح مدى توفر المستندات المحاسبية القانونية و اللازمة لـسير العمـل فـي البلديات، و تشمل المستندات كل من سندات الصرف و القبض و مذكرات الصرف. كما يتـضح من الجدول رقم (5) فإن جميع البلديات تتوفر فيها المستندات المحاسبية الرئيسة اللازمـة لـسير العمل المالي و المحاسبي فيها(سندات قبض و سندات صرف و مذكرات صرف)، إلا أن أغلـب البلديات (87%) التي لديها أكثر من صندوق جباية و عددها (15) بلدية لاتتوفر فيها مـستندات قبض فرعية خاصة بكل صندوق بجانب ستندات القبض الرئيسية، و يكون الاعتماد فيهـا فقـط على مستندات القبض الرئيسية، مما يعني ضعف الرقابة على المتحصلات، و ما يتبع ذلك مـن إمكانية هدر موارد البلديات و عدم استخدامها في مصلحة المجتمع.

الجدول رقم (5)

مدى توفر المستندات المحاسبية القانونية و اللازمة لسير العمل

توفر المسندات المحاسبية		عدد البلديات	نسبة مئوية
	تتوفر	25	%100
	لا تتوفر	0	0
	الإجمالي	25	%100
في حال وجود أكثـر مـن صـندوق جباية، مدى تـوفر مـستندات قـبض فرعية خاصة بكل صـندوق بخـلاف المستندات الرئيسية	تتوفر	2	%13
	لا تتوفر	1	%87
	الإجمالي	15	%100

3- الإثبات و المبدأ المستخدم (المعالجة):

الجدول رقم (6) يوضح المبدأ المستخدم في عملية الإثبات و معالجات إثبات خاصة فـي حـال استخدام مبدأ النقدية، كما يتضح من الجدول رقم (6) فإن جميع البلديات تتبع مبدأ النقديـة فـي إثبات و تسجيل عملياتها المالية (لدراسة تتفق في ذلك مع نتائج دراسة سـليم 2007) ، و هـذا يعني فقدان قدرة القوائم المالية على عرض نتائج أعمال البلديات و مركزها المالي بـشكل سـليم نتيجة استبعاد العمليات الآجلة و العينية من التسجيل. من ناحية أخرى فإن أغلب البلديات لا تقوم

بإثبات العمليات غير النقدية في دفاتر خاصة، و تكتفي بالاحتفاظ بالمستندات الخاصة بتلك العمليات مما يعني ضعف الرقابة على تلك العمليات و إمكانية حدوث تلاعب فبها يؤدي إلى إهدار أموال البلديات و مواردها. أما التبرعات العينية فلا تسجل في دفاتر خاصة و لا حتى في محاضر استلام، و لكن يكتفي بالاحتفاظ بالمستندات المؤيدة لها، و هذا أيضاَ يعتبر مدخلاً من مداخل التلاعب في تلك الأصول و فقدانها و ضياع موارد البلديات، إضافة إلى عدم عرض المركز المالي للبلديات بشكل سليم.

الجدول رقم (6)

المبدا المستخدم في عملية الإثبات و معالجات إثبات خاصة في حال استخدام مبدأ النقدية

		عدد البلديات	نسبة مئوية
المبدأ المستخدم في الإثبات	النقدية	25	%100
	الاستحقاق المعدل	0	0
	الاستحقاق	0	0
	الإجمالي	25	%100
إثبات العمليات الآجلة في حال اتباع مبدأ النقدية	تثبت في دفتر خاص	5	%20
	لا تثبت و لكن يحتفظ بالمستندات	20	%80
	الاجمالي	25	%100
إثبات التبرعات العينية في حال اتباع مبدأ النقدية	تثبت في دفتر خاص	0	0
	تثبت في محاضر إستلام	0	0
	لا تثبت و لكن يحتفظ بالمستندات	25	%100
	الإجمالي	25	%100

ثالثاً: القوائم المالية

الجدول رقم (7) يعرض أهم القوائم و التقارير المالية التي تقوم البلديات في قطاع غزة بإعـــدادها وكذلك أهمية تلك القوائم من حيث الجهة الرئيسية التي تقدم لها.

الجدول رقم (7)

أهم القوائم و التقارير المالية التي تقوم البلديات في قطاع غزة بإعدادها و أهميتها.

التقارير والقوائم المالية الرئيسية	عدد البلديات	نسبة مئوية
قائمة مركز مالي (ميزانية عمومية)	1	%4
حساب ياردات و مصروفات شهري	5	%20
حساب إيرادات و مصروفات شهري متراكم	25	%100
الغرض الرئيسي من إعداد القوائم المالية الرئيسية	**المرتبة (سلم 1-3)**	
العرض على وزارة الحكم المحلي	المرتبة الأولى (متوسط حسابي 3)	
العرض على المجلس البلدي و الاســـتخدام فـــي اتخاذ القرار	المرتبة الثانية (متوسط حسابي 1,5)	
الاستخدام في التخطيط و إعداد الموازنة	المرتبة الثالثة (متوسط حسابي 1,2)	
أغراض أخرى	لا يوجد	

إعداد تقارير أخرى للإدارة للاستخدام في العمليات اليومية للبلدية (سلم0-4)					
	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	مطلقاً
متوسط	0.3	1,2	1,8	0,7	0

كما يتضح من الجدول رقم (7) فإن حساب الإيرادات والمصروفات المتراكم هو التقرير المـــالي الوحيد الذي تعده البلديات في حين أن نسبة لا تتجاوز 20% من البلديات تعد تقرير الإيرادات و المصروفات الشهري (غير متراكم). أما قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) فلا تعـــدها إلا بلدية واحدة فقط من بلديات قطاع غزة. و لعل هذا الأمر يفسره كون الهدف الرئيـــسي لإعـــداد القوائم المالية في البلديات هو عرضها على وزارة الحكم المحلي كما يتضح من نفس الجدول(7). وعند الاستفسار من مسئول ملف الرقابة على البلديات في وزارة الحكم المحلي، أفاد أن الـــوزارة لا تطلب من البلديات سوى تقرير الإيرادات و المصروفات الشهري المتراكم، على الرغم مـــن

أن قانون البلديات أيضاَ يتطلب أن تقدم البلديات ميزانيتها السنوية أيضاً للوزارة، إلا أن الـــوزارة لا تنفذ هذا البند. أما عن إعداد التقارير المالية بغرض الاسنخدام في الأعمال اليومية في البلديات فإن الجدول يوضح أنه أمر غير دوري و لا يتميز بالتكرار الأمر الذي يعكس مستوى مـــنخفض من الاعتماد على البيانات المالية في اتخاذ القرار في البلديات.

رابعا": التدقيق

الجدول رقم (8) يوضح واقع التدقيق في البلديات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة

الجدول رقم (8)

واقع التدقيق في البلديات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة

نوع التدقيق	عدد البلديات	نسبة مئوية
يوجد لدى البلدية مدقق حسابات داخي	**5**	**%20**
يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات خارجي	**3**	**%12**
يدقق حسابات البلدية مدقق من وزارة الحكم المحلي	**25**	**%100**

من الجدول رقم (8) يتضح أن الاعتماد الأكبر في تدقيق المعلومات المالية يقع على عاتق مدققي وزارة الحكم المحلي، حيث تفتقد أغلب البلديات لمدقق حسابات داخلي و مدقق حسابات خـــارجي مستقل. و في ضوء عدم وجود تسجيل شامل لكل العمليات و عدم إعداد القوائم المالية المتعارف عليها بشكل كامل، فإن التدقيق يفقد جزءاً كبيراً من قدرته على التحقق مـــن صـــحة الحـــسابات، خاصة و أن مدققي وزارة الحكم المحلي هم موظفون حكوميون و يؤدون عملهم بشكل روتينـــي وعبر زيارات دورية متباعدة.

سادساً: الموازنات

الجدول رقم (9) يوضح واقع إعداد الموازنات في البلديات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

الجدول رقم (9)

إعداد الموازنات في البلديات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة

	عدد البلديات	نسبة مئوية
نوع الموازنة		
موازنة شهرية	0	0
موازنة سنوية	25	%100
الإجمالي	25	%100

الجهة القائمة على إعداد الموازنة		
موظفي قسم المحاسبة – الدائرة المالية	24	%94
يشارك في الإعداد كل أقسام البلدية	2	%8
الإجمالي	25	%100
أساس إعداد الموازنة		
تعديل موازنة العام الماضي	25	%100
إعداد موازنة جديدة لا علاقة لها بالعام الماضي	**0**	**0**
الإجمالي	25	%100
في حال تعديل موازنة العام الماضي فإن التعديل يتم بناءً على :		
خبرة القائمين على إعداد الموازنة فقط	**18**	**%72**
بالاسترشاد بالتقارير المالية المتاحة عن العام الحالي	**5**	**%20**
بالتقارير المقدمة من أقسام أخرى توضح حاجاتها الفعلية	**2**	**%8**
الإجمالي	25	%100

درجة الالتزام ببنود الموازنة عند التنفيذ					
عالية		**متوسطة**		**منخفضة**	
عدد	**نسبة**	**عدد**	**نسبة**	**عدد**	**نسبة**
2	%8	9	%36	14	%56

من الجدول رقم (9) يتضح لنا أن جميع البلديات تقوم بإعداد موازنة سنوية، و أن الذين يعدون الموازنة هم القائمون على العمل المالي و المحاسبي في البلديات و دون مشاركة باقي أقسام البلديات في عملية إعداد الموازنة في أغلب البلديات، الأمر الذي يقلل من مصداقية الموازنة و قدرتها على عكس الحاجات الحقيقية للبلديات. و يؤكد ذلك الأسلوب المستخدم في إعداد الموازنة و هو تعديل موازنة العام الماضي، خاصة و أن هذا الأسلوب يعتمد بدرجة كبير على خبرة القائمين بإعداد الموازنة و ليس على معلومات مالية متاحة عن الفترة الحالية، أو على معلومات مصدرها الأقسام الأخرى في البلديات، كما يوضح نفس الجدول. و لعل هذا الأمر يعكس

بوضوح درجة الالتزام المنخفضة ببنود الموازنة لدى أغلب البلديات عند البدء في التنفيذ الفعلي كما يظهر في الفقرة الأخيرة من الجدول رقم (9). (تتفق الدراسة في هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة صندوق البلديات 2009).

النتائج و التوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في البلديات الفلسطينية العاملة في محافظات قطاع غزة. و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً كبيراً في نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة يجعلها غير قادرة على تأدية أهدافها بشكل كامل و سليم، و أن مظاهر الخلل في هذه النظم تتركز في:

1- نقص في الموارد البشرية المحاسبية المؤهلة العاملة في البلديات.
2- عدم الفصل بين الصلاحيات المختلفة و قيام المحاسبين بأعمال تتعارض و طبيعة مهنتهم في البلدية، مثل أعمال الجباية و المحاسبة معاً.
3- عدم وجود دليل حسابات واضح و مكتوب.
4- عدم استخدام نظم معلومات محاسبية محوسبة في إثبات العمليات المالية.
5- عدم استخدام مستندات مالية فرعية عند الحاجة والاعتماد على المستندات الرئيسية فقط.
6- الاعتماد على مبدأ النقدية في الإثبات المحاسبي و عدم تسجيل العمليات الآجلة أو العينية في سجلات خاصة بها في معظم الأحوال مما يفقد التقارير المالية قدرتها على عكس حقيقة الأحداث المالية في البلديات.
7- عدم إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) و الاكتفاء بإعداد تقرير الإيرادات و المصروفات الشهري المتراكم و الذي يهدف أساسا إلى العرض على وزارة الحكم المحلي.
8- تدقيق متواضع للبيانات والمعلومات المالية يرتكز على التدقيق الذي تنفذه وزارة الحكم المحلي.
9- نظام موازنات سنوي منخفض الفعالية يتم إعداده من قبل القائمين بالعمل المالي و المحاسبي في البلديات دون مشاركة باقي الأقسام و الدوائر.

وفي ضوء هذه النتائج فإن الباحث يرى أن نظم المعلومات المحاسبية في بلديات محافظات قطاع غزة بحاجة إلى عملية تطوير شاملة تشمل:

1- تطوير الكفاءة المهنية للعاملين قي قطاع المحاسبة في البلديات و عدم تعيين من ليس محاسباً للعمل في المجال المحاسبي و المالي، و فصل الأعمال المتعارضة مع وجود وصف وظيفي واضح لكل وظيفة.

2- استبدال الدفاتر المحاسبية اليدوية ببرامج محاسبية محوسبة و استخدام المستندات المساعدة عند الحاجة
3- التحول إلى مبدأ الاستحقاق في عمليات الإثبات المحاسبي و إثبات جميع العمليات بما فيها العينية منها.
4- وضع دليل حسابات واضح ومكتوب لكل بلدية.
5- التركيز على إعداد قوائم مالية كاملة تعكس حقيقة الأحداث المالية للبلديات و مركزها المالي.
6- وجود مدقق حسابات داخلي و آخر خارجي لكل بلدية.
7- إعداد الموازنات بشكل علمي و مشاركة جميع الأطراف المعنية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. إقنيبي رفعت (2009) " تقييم فعالية النظام المحاسبي في البلديات في تلبية الاحتياجات المعلوماتية للمهتمين من وجهة نظر القائمين على تطبيق النظام" رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الادارة و الاقتصاد. جامعة القدس. فلسطين.
2. حماد، أكرم. (2006): تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، بحث مقدم في مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي، 13-15 فبراير. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين. ص 1045-1077.
3. سليم، فريد (2007). " أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة" رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين
4. صندوق تطوير البلديات. (2007). "دراسة تقييم وتطوير قدرات العاملين في الدوائر المالية في البلديات الريادية وفي دائرتي الموازنات والتوجيه والرقابة في وزارة الحكم المحلي". صندوق تطوير البلديات. فلسطين.
5. وزارة الحكم المحلي الفلسطينية (2006). "دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية"" الإدارة العامة للتطوير.
6. ICMA (2011). " خارطة الطريق لتحديث الإدارة المالية للبلديات في لبنان" مشروع دراسات مالية للبلديات. وزارة الداخلية و البلديات. الجمهورية اللبنانية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Brusca, I. (1997): "The Usefulness of Financial Reporting in Spanish Local Governments", Financial Accountability & Management, 13, **1**.
2. Caccia, L. Steccolini. (2006): "Accounting Change in Italian Governments: What's Beyond Managerial Fashion", Critical Perspectives on Accounting, 17. pp 154–174.
3. Hurst, G. (2003): "The due process of accounting standard setting in Australia : the case of AAS27 : financial reporting by local government", School of business, University of Ballarat.
4. Marty, A.; Trosa, L.; and Voisin, R. (2006): "The move to Accrual Based Accounting: the challenges facing central governments", International Review of Administrative Sciences, Vol.72 , No.2. pp 203-221.
5. Schneider, A. (2006): "Intellectual Capital Reporting By New Zealand Local Government Sector", The University of Waikato.